

بمدلول الوصول بسبب العلم باختصاص الصلة فيه الى غير ذلك من
الطلبان وحاصل الجواب عنه ان مراد المصنف ان مجرد ذلك التقييد
لا يقيد الشخص وذلك لا ينافي اذ اياه بوجه كنه لا يخفى
انه يلزم من هذا الجواب ان يكون القرينة المعينة في الوصول
مجموع الاشارة العقلية والمصاحبة المذكورة والظن من مبرم المنة
هنا والمصرح به فيهما ان مرتبة الوصول هو القرينة العقلية
التي عبر عنه هنا بالاشارة العقلية فافهم من المراد المحض
سابقا ببيان القرينة تشير عليه الخطاب والتفصيل السابق هو
ما ذكره بقوله والقرينة التي في الكلام على تعيين ضمير المتكلم هو
كونه صادر راعنه وعلى تعيين ضمير مخاطب كون هذا الكلام
خطابا مع وعلى تعيين ضمير الغائب انه ذكر سابقا في الكلام
ما يرجع اليه الضمير وقوله فإضافة القرينة الخطابية
لادنى مله بتم اللذان إضافة القرينة الخطابية من قبيل
الإضافة الى اللذان كقرب العموم يدعي انه لا يتناول قرينة
ضمير الغائب يفهم منه انه يتناول قرينة كلام الضميرين
الآخرين اعني ضمير المتكلم والمخاطب كنه لا يخفى ان الخطاب
باللغة المصدرية لا يكون قرينة بلا شك الا لضمير الخطاب

وهو

وبمع التلطف يكون قرينة ضمير الغائب ايضا فافهم وقوله
لا يصح عطف على قوله لا يتناول فله بد من تقدير اي لا يصح
لانه الرجوع الاظهر بالنظر الى سوق الكلام ان يجعل ضمير
لانه راجعا الى قرينة ضمير الغائب فيحتاج الى ان يجعل تدبير
الضمير باعتبار الخبر واذا حذف المضاعف لانه سبق الرجوع
في الكلام وبالنظر الى سلامة العبارة واللفظ عن التكلف ان
يجعل راجعا الى لفظ الغائب وعلى التقديرين الضمير في قوله
وقد يكون كليهما راجعا الى لفظ الغائب او الى لفظ المرجع
وقوله لا مستحقة على لفظه ولا يرد في بعض النسخ كما حكى
وهو ايضا في موضع التعليق لقوله ولا يرد ينافي كون
الوصول كليهما جريئا فله يصح القول ما ذكرنا انما يكون المو
كلما ولا ينافي كون كليهما جريئا فلا يصح قوله فلهذا لما جريئيين
وهذا كليهما لان الشارح يقول انه فلهذا يفيد كناية الوصول
في الجملة لا سيما على ما استفاد من تقدير النظر المذكور بقوله
وفي التزام الدليل المذكور لكونه الاشارة العقلية غير
مفيد للتخصيص نظر اي الوصول للثابت واليه بالادنى
العقلية الاظهر مما قبل ان بقوله اي الوصول الى المفهوم من

Copyright © King Fahd University